MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research
Middle East Journal
of Educational and Psychological Sciences
Homepage:
http://meijournals.com/ar/index.php/mejeps/index
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم التربوية والنفسية
ISSN 2789-1828

التحولات الاجتماعية ووضعية زواج المرأة اللبنانية الشيعية في قضاء صور: دراسة سوسيولوجية نقدية للواقع والمأمول 2000-2025

Social Transformations and the Status of Marriage for Lebanese Shiite Women in the Tyre District: A Critical Sociological Study of Reality and Aspirations 2000-2025

وئام محمد حسان

Wiam Muhammad Hassan

باحثة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة القديس يوسف في بيروت

PhD Researcher in Sociology, Faculty of Arts and Social Sciences, Saint Joseph University of Beirut (USJ), Lebanon

E-mail: Wiam.hassan@net.usj.edu.lb

استلام البحث: 11/06/2026 **مراجعة البحث: 05/07/2026** **قبول البحث: 06/08/2026**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التحولات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والثقافية في إعادة تشكيل وضعية زواج المرأة اللبنانية الشيعيّة في قضاء صور خلال الفترة (2000–2025)، من خلال مقاربة سوسيولوجية نقدية تجمع بين التفسير البنيوي والتحليل الثقافي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي النقدي، مع توظيف المنهج التاريخي السوسيو–ديموغرافي، إضافة إلى دراسة ميدانية استندت إلى مقابلات شبه مهيكلة مع (30) امرأة شيعية من فئات عمرية وخلفيات اجتماعية مختلفة، إلى جانب تحليل مضمون الخطاب الديني والإعلامي والاعتماد على البيانات الإحصائية الرسمية. أظهرت النتائج أن التحولات الديموغرافية، ولا سيما الهجرة الخارجية واختلال التوازن بين الجنسين، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية وارتفاع تكاليف الزواج، أسهمت في ارتفاع متوسط سن الزواج وزيادة معدلات العزوف عنه. كما أدى توسع التعليم العالي ودخول المرأة سوق العمل إلى تعزيز استقلاليتها ورفع قدرتها التفاوضية في اختيار شريك الحياة، في حين لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دوراً محورياً في إعادة تشكيل معايير الاختيار وتراجع تأثير الضبط الاجتماعي التقليدي. وبينت الدراسة أيضاً تنامي الزيجات المختلطة، وظهور ازدواجية بين الخطاب المحافظ والممارسات الاجتماعية الفعلية، بما

يعكس انتقال المجتمع من نموذج الزواج التقليدي المغلق إلى نموذج أكثر انفتاحاً يقوم على الاختيار الفردي. وخلصت الدراسة إلى أن المرأة اللبنانية الشيعيّة في قضاء صور أصبحت فاعلاً اجتماعياً أكثر استقلالية في اتخاذ القرار الزواجي، إلا أن هذا التحول ترافق مع تحديات جديدة تمثلت في اختلال سوق الزواج، وارتفاع كلفة الاختيار، وتراجع التوافق بين القيم التقليدية ومتطلبات الحداثة. وأوصت الدراسة بإعادة صياغة الخطاب الأسري والديني بما يحقق التوازن بين حرية الاختيار والحفاظ على التماسك الاجتماعي، مع تطوير سياسات اجتماعية تستجيب للتحولات المتسارعة في بنية الأسرة اللبنانية.

الكلمات المفتاحية: التغير الاجتماعي، الزواج، المرأة الشيعية، قضاء صور، الحداثة، وسائل التواصل الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، لبنان.

Abstract

This study examines the impact of social, demographic, economic, and cultural transformations on the marital status of Lebanese Shiite women in the Tyre District, South Lebanon, between 2000 and 2025. Adopting a critical sociological perspective, the research integrates structural and cultural analyses to explain the evolving dynamics of marriage in a traditionally conservative community. The study employed a descriptive-analytical approach, supported by historical socio-demographic analysis, semi-structured interviews with 30 Shiite women of diverse backgrounds, content analysis of religious and media discourse, and the examination of official demographic statistics The findings reveal that demographic shifts, particularly male outmigration, gender imbalance, economic deterioration, and rising marriage costs, have significantly contributed to delayed marriage and increasing rates of marriage postponement. Higher education and women's participation in the labor market have strengthened women's autonomy and bargaining power in partner selection. Meanwhile, social media has reshaped perceptions of the ideal spouse and weakened the influence of traditional social control mechanisms. The study also identifies a noticeable increase in interfaith and international marriages, alongside a growing discrepancy between publicly endorsed conservative values and privately practiced marital behaviors, reflecting a gradual transition from a closed, family-centered marriage system to a more individualized model based on personal choice The study concludes that Shiite women in Tyre have become more active agents in marital decision-making; however, this transformation has generated new structural challenges, including imbalances in the local marriage market, rising social and economic costs of partner selection, and increasing tension between traditional norms and modern values. The study recommends developing family and religious discourse that reconciles individual autonomy with social cohesion, while encouraging evidence-based social policies capable of addressing the ongoing transformation of family structures in contemporary Lebanese society.

Keywords: Social change, Marriage, Shiite women, Tyre District, Modernity, Social media, Social control, Lebanon.

المقدمة

1. تمهيد واشكالية البحث

شكّل الزواج في قضاء صور – لعقود طويلة – النسق المركزي الذي ينظم العلاقات الأسرية والقبلية، وقام على مبدأ الانغلاق القرابي، والضبط الاجتماعي الصارم الذي يحصر اختيار الشريك في دائرة العائلة والجوار، ويُخضع سلطة القرار لولي الأمر الذكر (مقدسي، 2017، ص. 91). واستقرت هذه البنية، بوصفها آلية لإعادة انتاج التضامن العائلي، والحفاظ على رأس المال الرمزي للجماعة، وفق مفهوم بورديو عن العنف الرمزي (Bourdieu, 2018, p. 210).

غير أن هذا النسق دخل منذ تسعينيات القرن الماضي في حالة تفكك بنيوي، فرضته متغيرات متداخلة: افراغ السوق المحلي من الذكور بسبب الهجرة، وتماس ثقافي مباشر عبر قوات اليونيفيل منذ 2006، وانتشار التعليم العالي، وعمل المرأة، وثورة الاتصالات التي فككت الحواجز المكانية امام التعارف (Giddens, 2020, p. 88).

وتؤكد بيانات الجهاز المركزي للإحصاء أن متوسط سنّ زواج الفتاة في الجنوب ارتفع من 21 سنة عام 2010 الى 27.5 سنة عام 2024، في مؤشر واضح على تحول سوق الزواج من سوق مغلق الى سوق تفاوضي مفتوح (CAS, 2024, p. 70).

وليس هذا التحول مجرد تبدل سلوكي، بل هو ما يسميه بيرغر ولاكمان اعادة بناء اجتماعي للواقع، حيث انتقل الزواج من جنسية أجنبية في صور من دائرة الوصم الشديد الى دائرة القبول المشروط، عبر التطبيع والتكرار (Berger & Luckmann, 1966, p. 45).

وهنا تظهر مفارقة مركزية: كلما زادت أدوات الضبط التقليدي المتمثلة في العيب والشرف، زادت قدرة الفتاة على الهروب منها عبر الخصوصية الرقمية التي وفرتها وسائل التواصل (Mansour & Fawaz, 2024, p. 77). فالمجتمع يعلن المحافظة في الفضاء العام، ويمارس الانفتاح في الفضاء الخاص، مما يولد توترا جيليا بين خطاب الأهل القائم على الستر، وممارسة البنات القائمة على الاختيار.

وتكمن اشكالية البحث في التساؤل الجوهري: الى أي مدى اعادت التغيرات الاجتماعية الديموغرافية والاقتصادية والثقافية تشكيل وضعية زواج المرأة اللبنانية الشيعيّة في قضاء صور؟ وكيف يمكن تفسير انتقالها من حالة اللامألوف الى حالة الإلفة في ضوء نظريات التغير والتحديث ورأس المال؟ ويتفرع عن هذا السؤال الاسئلة الفرعية الآتية:

أ- ما أبرز التحولات الديموغرافية والاقتصادية المؤثرة في سوق الزواج في صور بعد عام 2018؟
ب- كيف أعادت وسائل الاتصال صياغة معايير اختيار الشريك ودور المرأة في القرار الزواجي؟
ج- ما طبيعة الصراع بين الخطاب المحافظ المعلن والممارسة الزواجية المنفتحة؟
د- ما تداعيات هذا التحول على التماسك الأسري والبنية الاجتماعية في القضاء؟

2- أهمية البحث وأهدافه

تستمد الدراسة أهميتها العلمية من كون قضاء صور نموذجا حدوديا، يجمع خصوصية المجتمع الشيعي الجنوبي، وخصوصية التماس المباشر مع الآخر عبر اليونيفيل والسياحة والهجرة؛ ما يجعله مختبرا حيا لاختبار نظريات التحديث، وتفكيك الحميمية على المستوى الجزئي (Al-Husseini, 2022, p. 131).

وتكمن أهميتها التطبيقية في رصد تداعيات التحول الزواجي على استقرار الأسرة النووية، وتوقعات الاجيال الجديدة، وهو ما يفيد صناع السياسات والمؤسسات الدينية في صياغة خطاب واقعي، بدلا من خطاب انكار.

وتهدف الدراسة إلى:

أ- وصف التحولات الكمية في سن الزواج، ومعدلات الزيجات المختلطة، والعزوف في صور بين 2018 و2024، اعتمادا على احصاءات دائرة الأحوال الشخصية (دائرة الاحوال الشخصية، صور، 2025، ص. 4).

ب- تحليل الاليات السوسيولوجية الكامنة وراء التحول في ضوء نظريات جيدنز عن العلاقة الصافية، وبورديو عن رأس المال الثقافي.

ج- كشف ازدواجية الخطاب بين المحافظة المعلنة والانفتاح الممارس عند المرأة اللبنانية الشيعيّة في صور باستخدام مفهوم غوفمان عن إدارة الانطباع (Goffman, 1959, p. 106)

د- تقديم توصيات علمية توازن بين حق الفرد في الاختيار، وحق الجماعة في التماسك.

3- منهج البحث وأدواته

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي النقدي، اذ يصف التحولات الاحصائية، ثم يفسرها تفسيريا في ضوء الاطار النظري. ويستند الى المنهج التاريخي السوسيو-ديموغرافي لرصد التغير من 1990 الى 2025، والمنهج الميداني عبر مقابلات شبه مهيكلة مع 30 امرأة شيعية في صور، تراوحت اعمارهن بين 25 و45 سنة، من متزوجات حديثا وعازبات ومطلقات، للوصول الى المعنى الذاتي للتحول من صوت المبحوثات أنفسهنّ، وفق منهج كريسويل في البحث الكيفي (Creswell, 2018, p. 54).

وأدوات البحث هي: استبيان لقياس التحولات الكمية، ومقابلة متعمقة لاستكشاف الدوافع والصراعات، وتحليل مضمون لخطاب الجمعة والاعلام المحلي حول الزواج؛ لقياس الفجوة بين الخطاب والممارسة (مركز دراسات الدين والمجتمع، 2023، ص. 28).

4- حدود البحث ومصطلحاته

الحدود المكانية: قضاء صور فقط، باعتباره حالة خاصة بتركيبه السكاني، ووجود اليونيفيل، وخصوصيته الحدودية.

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من 1990 الى 2025، باعتبارها مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، وانتشار العولمة، والأزمة الاقتصادية.

الحدود الموضوعية: وضعية زواج المرأة اللبنانية الشيعيّة من حيث سن الزواج، واختيار الشريك، ودور المرأة في القرار، وتغير العادات الزواجية.

وتعرف الدراسة مصطلحاتها اجرائيا كالآتي:

التغير الاجتماعي: كل تحول بنيوي، يطرأ على النسق القيمي والتنظيمي للمجتمع المحلي، ويغير أنماط التفاعل والأدوار بمرور الزمن (Sorokin, 1962, p. 78).

الزواج التقليدي: نمط يقوم على الانغلاق القرابي، وتبكير زواج الاناث وتأخير زواج الذكور، وخضوع الاختيار لسلطة الأهل المطلقة.

الزيجة المختلطة: زواج المرأة اللبنانية الشيعيّة من خارج المذهب، أو من جنسية أجنبية، وهو ما كان يوصم اجتماعيا، ثم أصبح أكثر قبولا مع تزايد حالاته المسجلة رسميا بعد 2018 (دائرة الأحوال الشخصية، صور، 2025، ص. 5).

5- خطة البحث

تقسم الدراسة الى ستة أقسام رئيسة، تتبع التسلسل المنطقي: يعالج القسم الأول الإطار المفاهيمي والنظري، ويناقش القسم الثاني التحولات الديموغرافية والاقتصادية، ويتناول القسم الثالث التحولات الثقافية والاتصالية، ويعرض القسم الرابع الوضعية الميدانية بين الواقع والمأمول، ويقدم القسم الخامس تحليلا نقديا للنتائج وتداعياتها، ويختم القسم السادس بالاستنتاجات والتوصيات.

أولا: الإطار المفاهيمي والنظري للتغيرات الاجتماعية والزواج

1- مفهوم التغير الاجتماعي وآلياته في المجتمعات المحلية

يُعرّف التغير الاجتماعي بأنه كل تحول بنيوي يطرا على النسق القيمي والتنظيمي للمجتمع، ويؤدي الى إعادة تشكيل أنماط التفاعل، والأدوار الاجتماعية بمرور الزمن (Sorokin, 1962, p. 78).

ولا يقتصر هذا التبدل على السلوك الظاهر، بل يمتد الى تفكك العلاقات الثابتة، واعادة انتاجها بصيغة جديدة، وهو ما يفسره بارسونز بمفهوم التوازن الدينامي، حيث يسعى النسق الاجتماعي الى التكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية، للحفاظ على استمراره (Parsons, 1951, p. 32).

وتعمل المجتمعات المحلية المغلقة، مثل: قضاء صور، وفق آلية الضبط الاجتماعي التي تضمن تجانس القيم، وترسخ العادات الموروثة، إلا أن هذه الآلية تصبح هشة، عندما تتعرض لثلاثة محركات رئيسة للتغير: الاختراع الثقافي، والانتشار الثقافي، والصراع بين الاجيال (Rogers, 2003, p. 99).

فالاختراع يتجلى في دخول المرأة التعليم العالي، وسوق العمل، ويظهر الانتشار في وصول وسائل الاتصال والثقافة العابرة للحدود عبر اليونيفيل والسياحة. أما الصراع فينعكس في رفض الشابات للزواج المبكر، في مقابل تمسك الأهل بالنموذج التقليدي.

ويمكن قراءة تغير صور، بوصفه تغيرا تراكميا بطيئا، بدأ بتفكك القيم الكامنة قبل أن يظهر في الممارسة الظاهرة. وهنا يصبح مفهوم بيرغر ولاكمان عن البناء الاجتماعي للواقع أداةً تفسيريةً مركزيةً، اذ يتحول ما كان يوصف بغير المألوف الى بديهية اجتماعية عبر التطبيع والتكرار (Berger & Luckmann, 1966, p. 45).

وهذا ما يفسر انتقال الزواج من جنسية أجنبية في صور من دائرة الوصم الشديد الى دائرة القبول المشروط بعد 2018، اذ كسر التكرار حاجز العيب، وانتج عرفا جديدا أكثر مرونة.

2- مؤسسة الزواج في الفكر السوسيولوجي عند بارسونز وجيدنز وبورديو

تناول بارسونز الزواج بوصفه مؤسسة تؤدي وظيفتين أساسيتين في النسق الأسري: أداة التنشئة الاجتماعية للأطفال، والاستقرار الجنسي للبالغين (Parsons & Bales, 1955, p. 14).

وفي المجتمع التقليدي في صور، كانت هاتان الوظيفتان محميتين بشبكة رقابة قبلية ودينية، تجعل من الزواج عقدا جماعيا أكثر منه قرارا فرديا. وقام التكامل الوظيفي على توزيع أدوار صارم بين الذكر المعيل والأنثى المربية.

وأعاد جيدنز قراءة الزواج في الحداثة المتأخرة من خلال مفهوم تفكيك الحميمية، حيث تتحرر العلاقة الزوجية من الاكراهات الاقتصادية والقبلية، وتصبح قائمة على مبدأ العلاقة الصافية القائمة على الثقة والرضا المتبادلين (Giddens, 2020, p. 95).

وهذا يفسر ارتفاع متوسط سن زواج الفتاة في الجنوب الى 27.5 سنة عام 2024، لأن الزواج لم يعد ضرورة اقتصادية ملحة، بل مشروعا اختياريا، يخضع لتقدير الذات (CAS, 2024, p. 70).

اما بورديو فيقدم أداة تحليل نقدية عبر مفهوم رأس المال الثقافي والاجتماعي والرمزي. فالفتاة التي تحصل على شهادة جامعية، وعمل خارج القضاء، تكتسب رأس مال ثقافيا، يمنحها قدرة تفاوض أعلى داخل سوق الزواج، بينما تتراجع قيمة رأس المال الرمزي للعائلة القائمة على الشرف والأصل، إذا لم تدعمها مؤهلات فردية (Bourdieu, 2018, p. 212).

وهكذا يتحول الزواج في صور من سوق يتحكم فيه الآباء الى سوق تفاوض بين رأس مال الفتاة ورأس مال الشريك؛ ما ينتج مفارقة مركزية: التعليم الذي يفترض أنه يسهل الزواج أصبح في بعض الحالات عائقا، بسبب ارتفاع سقف التوقعات، وضيق سوق الذكور المؤهلين.

3- خصائص الزواج التقليدي في المجتمع الشيعي الجنوبي قبل التحولات

قبل تسعينيات القرن الماضي، قام الزواج التقليدي في قضاء صور على أربع خصائص بنيوية:

الخصيصة الأولى: هي الانغلاق الجغرافي والقرابي، اذ كانت نسبة الزواج الداخلي داخل العائلة الممتدة والقرية تتجاوز 70 بالمئة، وذلك لضمان الحفاظ على الأملاك، وتدعيم التحالفات العائلية (مقدسي، 2017، ص. 91).

الخصيصة الثانية: هي تبكير سن زواج الإناث. وتأخير سن زواج الذكور، فكان متوسط سن زواج الفتاة 18 سنة، في مقابل 26 سنة للشاب، وهو ما يعكس منطق المبادلة الاقتصادية بين عمر الفتاة وقدرة الشاب على تأمين المهر والمسكن (الحسيني، 2020، ص. 105).

الخصيصة الثالثة: هي سلطة ولي الأمر المطلقة في الاختيار، حيث كانت الفتاة متلقية للقرار أكثر من كونها شريكة فيه، وأي خروج على هذا النسق يعد انتهاكا لقيمة الشرف العائلي.

الخصيصة الرابعة: هي بساطة مراسم الزواج، واقتصارها على الطقوس الدينية والاجتماعية المحلية من دون مغالاة مادية، لأن كلفة الزواج كانت منخفضة مقارنة بالوضع الراهن (مركز الدراسات الاستراتيجية في صور، 2024، ص. 22).

كان هذا النموذج مستقرا؛ لأنه يحقق وظائف واضحة في مجتمع زراعي مغلق وفق منطق بارسونز الوظيفي، لكنه لم يكن نموذجا طبيعيا ثابتا، بل نتاج ظروف تاريخية محددة. وعندما تغيرت الظروف الاقتصادية والديموغرافية بعد 1990، انكشفت هشاشة هذا النسق، وعدم قدرته على استيعاب تطلعات الفتاة المتعلمة التي تملك رأس مال ثقافي أعلى من سوق الذكور المتاح.

4- الضبط الاجتماعي واثره على خيارات الزواج النسائية

يُقصد بالضبط الاجتماعي مجموع الوسائل الرسمية وغير الرسمية التي يستخدمها المجتمع لضمان التزام الأفراد بالمعايير والقيم السائدة. وفي قضاء صور، تمثَّلَ الضبط في ثلاث أدوات، هي: العيب، والشرف، ورقابة الجوار.

وكانت أداة العيب الأكثر فاعلية، اذ ترتبط سمعة الفتاة بسمعة العائلة كلها؛ ما يجعل من أي خيار زواجي منحرف عن المعيار المحلي مخاطرة رمزية كبيرة (Durkheim, 2013, p. 167).

وعملت المؤسسة الدينية المحلية والمجالس العائلية كوكيل للضبط الاجتماعي، اذ ترسخ نموذج الزوجة المطيعة والزواج الداخلي عبر الخطاب الديني والأعراف العشائرية. وهذا ما يسميه فوكو السلطة التأديبية التي لا تحتاج الى قوة مادية؛ لأنها تزرع في وعي الفرد رقابة ذاتية، تمنعه من التفكير بالخروج على القاعدة (Foucault, 1975, p. 201).

تعرض هذا النموذج للتآكل مع دخول وسائل التواصل التي وفرت للفتاة مساحة الخصوصية الرقمية للتفاوض وبناء العلاقات، بعيدا عن رقابة الجوار (Mansour & Fawaz, 2024, p. 77).

وهنا تظهر مفارقة الضبط في الحداثة: كلما زادت وسائل الرقابة الخارجية، زادت قدرة الفرد على الهروب منها عبر الفضاء الافتراضي. فأصبحت الفتاة في صور تمارس ازدواجية سلوكية وفق مفهوم غوفمان عن إدارة الانطباع، اذ تقدم ذاتا محافظة في الفضاء العام، وذاتا منفتحة في الفضاء الخاص (Goffman, 1959, p. 106). وهذا الانقسام يفسر التوتر بين الخطاب المعلن والممارسة الواقعية.

وهكذا يتبين أن تغير زواج المرأة اللبنانية الشيعيّة في صور ليس ظاهرة معزولة، بل نتيجة تفاعل جدلي بين تفكك البنية التقليدية للزواج عند بارسونز، وصعود منطق الاختيار الفردي عند جيدنز، وإعادة توزيع رأس المال التفاوضي عند بورديو.

وقد أدى ضعف أدوات الضبط الاجتماعي التقليدية إلى توسيع هامش الحرية النسائية، لكنه لم يلغ التوتر بين القيم المعلنة والممارسة الواقعية؛ ما يجعل من قضاء صور حقلا صراعيا بين التقليد والحداثة.

ثانيا: التحولات الديموغرافية والاقتصادية المؤثرة على زواج المرأة في قضاء صور

1- الهجرة الخارجية وتفريغ السوق المحلي من الذكور

شكلت الهجرة المحرك الديموغرافي الأبرز الذي أعاد تشكيل سوق الزواج في قضاء صور بعد عام 2000. وأدى استمرار هجرة الذكور الشباب الى إفريقيا والخليج وأوروبا إلى اختلال واضح في النسبة بين الجنسين في الفئة العمرية 25-35 سنة.

وتشير نشرة الجهاز المركزي للإحصاء 2024 الى أن نسبة الذكور إلى الاناث في هذه الفئة بجنوب لبنان بلغت 0.88 ذكر لكل انثى، في مقابل 1.04 على المستوى الوطني، وهو ما يؤكد فائض العرض النسائي المحلي (CAS, 2024, p. 71).

وتعمق الأزمة الاقتصادية بعد 2019 هذا الاختلال، اذ ارتفعت نسبة الشباب المهاجرين من الذكور الحاصلين على شهادات مهنية من 19 بالمئة عام 2018 الى 34 بالمئة عام 2023 (UNDP, 2023, p. 53).

وهذا يعني أن سوق الزواج لم تفقد الذكور فقط، بل فقدت الذكور الأكثر تأهيلا اقتصاديا وثقافيا؛ ما جعل الفتاة المتعلمة تواجه ندرة في الشريك المكافئ.

وفق نظرية بيكر عن سوق الزواج، يتحدد اختيار الشريك عبر مقارنة المنفعة الحدية بين البقاء عازبا، والقبول بشريك متاح (Becker, 2019, p. 51).

ولكن هذه المعادلة تحوّلت في صور إلى أزمة بنيوية: فائض نسائي من جهة، وندرة ذكور مؤهلين من جهة أخرى. وهذا يفسر صعود ما يسميه جيدنز زواج المصلحة العابر، حيث تقبل الفتاة بشريك أجنبي من اليونيفيل، لا لتوافق قيمي، بل لتعويض نقص الذكور المحليين (Giddens, 2020, p. 102). وهكذا ينتقل الاختلال الديموغرافي من رقم إحصائي الى واقع اجتماعي، يهدد التكامل الوظيفي للأسرة عند بارسونز.

2- ارتفاع كلفة الزواج وتأخر سن الزواج

قفزت كلفة الزواج في جنوب لبنان الى مستويات غير مسبوقة، بعد انهيار العملة، وتضخم اسعار المسكن والأثاث. ووفق دراسة ميدانية لمركز الدراسات الاستراتيجية في صور 2024، بلغ متوسط كلفة الزواج التقليدي 38 ألف دولار، بينما ارتفع متوسط المهر المقدم الى 12 الف دولار، أي: ما يعادل 9 أضعاف الحد الأدنى للأجور بعد التعديل (مركز الدراسات الاستراتيجية في صور، 2024، ص. 23).

ونتيجة لذلك؛ ارتفع متوسط سن زواج الفتاة في القضاء من 21.3 سنة عام 2010 الى 27.8 سنة عام 2024، وارتفع سن الذكور من 27.5 الى 33.4 سنة (دائرة الأحوال الشخصية، صور، 2025، ص. 4).

ويفسر جيدنز تأخّر الزواج بمفهوم التخطيط للذات في الحداثة المتأخرة، حيث يصبح الاستقلال المالي شرطا مسبقا للدخول في العلاقة الصافية القائمة على الثقة (Giddens, 2020, p. 88).

غير أن هذا التخطيط يتحوّل، في سياق صور، إلى مفارقة قاسية: الفتاة تؤجل الزواج لتأمين استقلاليتها، ولكن التأجيل نفسه يرفع مخاطر العنوسة وانخفاض الخصوبة؛ بينما الأهل يرون في التأجيل تهديدا لقيمة الشرف والاستمرارية. وهكذا يتحول تأخّر الزواج من قرار فردي عقلاني إلى بؤرة صراع بين منطق الفردنة عند الفتاة، ومنطق التضامن العائلي عند الأهل، وهو ما يسميه دوركايم حالة الأنومي القيمية.

3- دخول المرأة سوق العمل والتعليم العالي وتغير توقعاتها

شهد قضاء صور بعد 2015 قفزة في التحاق الفتيات الشيعيات بالتعليم العالي. وتشير بيانات UNDP 2023 إلى أنّ نسبة الحاصلات على شهادة جامعية بين النساء 20–29 سنة في الجنوب ارتفعت الى 42 بالمئة، مقارنة بـ 29 بالمئة عام 2012 (UNDP, 2023, p. 51).

وترافق ذلك مع دخول نسبة متزايدة سوق العمل في التعليم والتمريض والاعلام والمنظمات الدولية؛ ما منحهن استقلالية مالية جزئية غير مسبوقة.

وقد أدى هذا التحول الى ما يسميه بورديو تحول رأس المال، اذ أصبحت الشهادة الجامعية والدخل المستقل رأس مال ثقافي واقتصادي يمنح الفتاة قدرة تفاوض أعلى داخل الأسرة وسوق الزواج (Bourdieu, 2018, p. 212)، فأصبحت الفتاة الجامعية ترفض الزواج القائم على الخضوع، وتشترط شريكا يملك رأس مال ثقافي مماثل، ويقبل بدورها العام.

وهنا تظهر مفارقة التمكين التي أشار اليها جيدنز، فكلما ارتفع رأس المال الثقافي للفتاة زادت حريتها في الاختيار، ولكنها في الوقت نفسه ضيقت دائرة الشركاء المتاحين محليا (Giddens, 2020, p. 101).

كما أن عدد الذكور الحاصلين على تعليم عال ودخل مستقر في قضاء صور محدود، وهو يدفع الفتاة المتعلمة إلى احدى استراتيجيتين: الانتظار الطويل للشريك المثالي، أو اللجوء إلى الزواج المختلط مع أجنبي، أو مع شاب من خارج القضاء. وهكذا يتحول التعليم من جسر إلى الزواج إلى سبب في تعثره محليا، وهي مفارقة لم تكن موجودة في النموذج التقليدي.

4- أثر النزوح والحروب على البنية الأسرية والاختيار الزواجي

شكلت الحروب المتكررة والنزوح الداخلي المؤقت ضغطا اضافيا على بنية الأسرة في صور. وبعد حرب 2006، وأزمة 2019، وما بعدها، تعرضت الأسر لتفكك اقتصادي، فضلا عن إعادة توزيع للأدوار، حيث تحملت المرأة مسؤولية تأمين الدخل، وتدبير شؤون الأسرة أثناء غياب الذكور (وزارة الشؤون الاجتماعية، 2021، ص. 39). وهذا كسر الصورة النمطية للمرأة المربية فقط، وأثبت قدرتها على إدارة الأزمة.

كما أدى النزوح الى اختلاط السكان من مناطق جنوبية مختلفة، وكسر الحاجز القرابي في التعارف. وتشير دراسة المعهد اللبناني للدراسات 2023 الى أن 28 بالمئة من عقود الزواج المسجلة في صور بين 2020 و2023 تمت بين فتيات من القضاء، وشباب نازحين من مناطق أخرى، وهي نسبة كانت لا تتجاوز 7 بالمئة قبل 2006 (المعهد اللبناني للدراسات، 2023، ص. 62).

ويفسر بارسونز هذه الظاهرة بمفهوم الضغط التكيفي، حيث تدفع الأزمات النسق الأسري الى إعادة تنظيم أدواره بسرعة، للحفاظ على البقاء (Parsons, 1951, p. 35).

ولكن الأهم هو أن هذا التكيف السريع ينتج أثر تثبيت، اذ تترسخ شرعية دور المرأة القيادي داخل الأسرة، ويصبح من الصعب إعادة إنتاج النموذج الأبوي بعد انتهاء الأزمة. وهنا يلتقي بارسونز مع بورديو: فالأزمة تخلق رأس مال اجتماعي جديد للمرأة قائم على الكفاءة في إدارة الأزمة، ويتحوّل رأس المال هذا لاحقا إلى سلطة تفاوض داخل قرار الزواج.

عملت الحروب والنزوح كـ "مختبر حداثة قسري" عند بارسونز؛ فعندما انهار الذكر المعيل، لم تسقط الأسرة، بل قامت المرأة بدور "المعيل الطارئ". وقد كسر هذا الدور الطارئ قاعدة بارسونز عن تثبيت الأدوار، وأنتج شرعية جديدة: "شرعية الكفاءة". فنسبة 28% زواج من نازحين بعد 2006 مقابل 7% قبلها ليست اختلاطا جغرافيا فقط، بل دليلا على أن الأزمة هدمت "حاجز القرية" قبل أن تهدم حاجز المذهب. فالنزوح لم يكسر الأسرة، بل كسر شرط "الأصل والفصل" كمعيار أول للزواج. وهكذا تصبح الأزمة مولدة للحداثة: ما يبدأ كتكتيك بقاء، ينتهي كقيمة جديدة.

تكشف التحولات الديموغرافية والاقتصادية أن وضعية زواج المرأة اللبنانية الشيعيّة في صور لم تعد تحكمها القيم الثقافية وحدها، بل أصبحت رهينة لمعادلة سوقية معقدة، يدخل فيها عدد الذكور، وكفة المهر، ومستوى تعليم الفتاة، وتجربة النزوح.

وقد حولت هذه العوامل الزواج من عقد اجتماعي مفروض إلى مشروع فردي مؤجل وخاضع لحسابات الربح والخسارة. وهذا الانتقال من منطق الواجب إلى منطق الاختيار هو جوهر التحول الذي تفسره نظريات الحداثة والتفكيك عند جيدنز.

ثالثا: التحولات الثقافية والاتصالية وأثرها في نمط الزواج

1- الإعلام ووسائل التواصل وإعادة تشكيل صورة الزوج المثالي

أحدثت وسائل التواصل الاجتماعي تحولا جذريا في بنية التنشئة الزواجية لدى الفتاة الشيعية في قضاء صور. فبعد أن كانت صورة الزوج المثالي تنتج داخل الأسرة والجوار عبر نموذج الرجل المعيل المحافظ، أصبح إنتاج هذه الصورة يعاد يوميا عبر انستغرام وتيك توك ويوتيوب وفق معايير العولمة والحداثة الاستهلاكية (Al-Husseini, 2022, p. 134).

واظهر مسح ميداني أجري عام 2024 على عينة من 340 فتاة في صور أن 71 بالمئة يتابعن محتوى العلاقات والموضة والزواج، وأن 46 بالمئة اعترفن بتعديل معايير اختيار الشريك؛ لتشمل اللياقة والقدرة على السفر والتعبير العاطفي العلني بعد متابعة هذا المحتوى (مركز اعلام الجنوب، 2024، ص. 21).

ويفسر بورديو هذه الظاهرة بمفهوم العنف الرمزي، حيث تفرض منصات الإعلام معايير جمالية وثقافية تبدو طبيعية بينما هي انتاج طبقي غربي يخدم سوق الاستهلاك (Bourdieu, 2018, p. 205)، فأصبحت الفتاة تقيس الشريك المحلي بمعايير مستوردة، لا يملكها سوق الزواج في صور، وهذا يولد ما يسميه جيدنز اغترابا ذاتيا، أي: شعور الفتاة بأن واقعها المحلي لا يطابق صورتها المثالية عن الذات (Giddens, 2020, p. 99).

وترفع هذه المفارقة سقف الرفض، وتؤخر الزيجات، فالفتاة تنتظر فارسا رقميا في مجتمع، يفتقر إلى بنيته المادية.

تحولت منصات تيك توك وإنستغرام إلى ما يشبه "المرآة المكبرة" عند جيدنز، إلا أنها مرآة مشوهة للواقع، فبدلاً من أن تعكس البنية الاجتماعية المحلية، تعرض نموذجا طبقيا غربيّا، تفتقر بيئة قضاء صور إلى أدوات إنتاجه. وترتب على ذلك اغتراب مزدوج: تغترب الفتاة عن واقعها، لأنها تقيسه بمعايير افتراضية، ويغترب الشاب عن ذاته، لأنه يُحاكم بمعايير، لم يشارك في صياغتها. وبهذا ينتقل "العنف الرمزي" عند بورديو من فرض معايير الجمال الجسدي إلى فرض معايير "الزوج المثالي" المستورد: القدرة على السفر، واللياقة البدنية، وإتقان اللغات، والتعبير العاطفي العلني. وهكذا لم يخسر سوق الزواج في صور الذكور بالهجرة فحسب، بل خسر شرعيتهم الرمزية بفعل الفلتر الرقمي. فلم يعد الرفض ناتجا عن قصور في كفاءة الشاب، بل عن قصور في "الإنتاج البصري" لذاته.

2- تراجع سلطة الأهل وولي الأمر في مقابل استقلالية قرار الفتاة

تراجعت سلطة ولي الأمر في قضاء صور بشكل تدريجي منذ انتشار الهاتف الذكي عام 2015؛ فقد وفرت وسائل التواصل مساحة الخصة الرقمية للفتاة، وهي فضاء خاص، يسمح بالتعارف، وبناء العلاقة العاطفية، بعيدا عن رقابة الجوار (Mansour & Fawaz, 2024, p. 77)، واصبحت الفتاة تدخل على الأهل، وهي تمتلك رأس مال تفاوضيا، بعد أن تكون قد قطعت شوطا في العلاقة، فتتحول من متلقية للقرار الى شريكة، تفرض الأمر الواقع.

وتؤكد دراسة نوعية، أجريت عام 2024 على 30 مقابلة مع أمهات وبنات في صور، أن 61 بالمئة من الأمهات أقررن بأن بناتهن يرفضن عبارة: "شوفي عيوبو بعدين"، ويطالبن بمدّة تعارف طويلة، واختيار حر (الجامعة اللبنانية، كلية الاداب، 2024، ص. 94).

كما ارتفعت نسبة الفتيات اللواتي تبادرن إلى التعارف المباشر من 12 بالمئة عام 2018 إلى 33 بالمئة عام 2024.
ويقرا جيدنز هذا التراجع بوصفه جزءا من تفكيك السلطة التقليدية في الحداثة المتأخرة، حيث تنتقل الشرعية من الموروث الى الخبرة الذاتية للفرد (Giddens, 2020, p. 95). لكن هذا التحوّل يولّد في سياق صور صراعا جيليا بنيويا، اذ يرى الأهل أن استقلالية البنت تهدد رأس المال الرمزي للعائلة القائم على الشرف، بينما ترى البنت أنها استعادة لحقها في تقرير المصير.
وهكذا يتحول الزواج من قرار جماعي الى ساحة صراع بين منطق الجماعة ومنطق الفردنة، وهو ما يهدد التكامل الوظيفي للأسرة عند بارسونز.
لم تكن "الخصوصية الرقمية" التي وفرها الهاتف الذكي مجرد فضاء للهروب من الرقابة، بل تحولت إلى "غرفة مفاوضات مغلقة"، أعادت توزيع موازين القوى داخل الأسرة. ففي السابق، احتكر الأب المعلومة والوصول إلى العريس، أما اليوم فاحتكرت الفتاة المحادثة والتاريخ العاطفي كأداة ضغط تفاوضي. وعندما تدخل على الأهل، وهي قد قطعت شوطا في العلاقة، فإنها توظف استراتيجية "الأمر الواقع التفاوضي" بمفهوم بورديو: رأس مال رمزي متراكم من الوقت والاستثمار العاطفي.
وبذلك لم يعد تراجع سلطة الأب مجرد تفكيك للسلطة التقليدية عند جيدنز، بل انقلابا في اقتصاد المعلومات داخل البنية الأسرية. إذ بفقدان الأهل احتكارهم لمعرفة "من هو العريس"، فقدوا في الوقت نفسه شرعية حق النقض والفيتو.

3- صعود الزيجات المختلطة طائفيا ووطنيا وتحديها للمعايير المحلية

مثّلَ وجود قوات اليونيفيل في قضاء صور منذ 2006 عامل تماس مباشر غير مسبوق بين الفتاة الشيعية والآخر الثقافي. وأدى هذا التماس إلى ظهور نمط جديد من الزيجات المختلطة مع عناصر أجنبية من أوروبا وآسيا وإفريقيا، خاصة بعد عام 2018.
وتشير احصائيات دائرة الأحوال الشخصية في صور إلى تسجيل 53 حالة زواج لفتيات شيعيات من أجانب بين 2018 و2024، وهو رقم كان يعد شبه معدوم قبل 2010 (دائرة الأحوال الشخصية، صور، 2025، ص. 5).
كما ارتفعت نسبة الزيجات من خارج المذهب الشيعي داخل لبنان، حيث أصبحت الفتاة المتعلمة ترى في التوافق الفكري والشخصي أولوية على الانتماء المذهبي (حيدر، 2025، ص. 76). وقد صاحب هذا الصعود خطاب تبريري جديد، يصوغ الزيجة المختلطة بوصفها خيارا عصريا، وحلا لأزمة العزوف المحلي.
ويفسر روجرز انتشار هذه الظاهرة عبر نظرية الانتشار، حيث تنتقل الأفكار الجديدة من المبتكرين إلى الأغلبية عبر قنوات الاتصال والتجربة الناجحة (Rogers, 2003, p. 112)؛ فكل زيجة مختلطة ناجحة تتحول إلى نموذج يقلل من وصمة الزيجة التالية، وهذا ما يسميه بيرغر ولاكمان عملية التطبيع الاجتماعي (Berger & Luckmann, 1966, p. 45).
غير أن هذا الانتشار يصطدم بحدود الضبط الاجتماعي التقليدي المتمثل في العيب والشرف؛ ما ينتج ازدواجية سلوكية: قبول خاص للزيجة، ورفض علني لها؛ للحفاظ على المظهر الاجتماعي. وهنا تظهر مفارقة الحداثة: كلما زاد الانفتاح، زاد الحاجة إلى التخفي.

ولا تمثل ازدواجية "القبول الخاص والرفض العلني" للزيجات المختلطة نفاقا اجتماعيا فحسب، بل تشكل "رأس مال انتقاليا" بمفهوم بيرغر ولاكمان. فالمجتمع يمارس عملية تطبيع تدريجية: يقبل النموذج الجديد في السر ليختبره، ويرفضه في العلن ليحافظ على قيمته الرمزية. ومن هنا تكتسب السرية وظيفة اجتماعية، لا عيبا فرديا، فهي بمثابة "فترة حضانة"، يمكث فيها المعيار الجديد، حتى تتوافر له شروط الشرعية.

وعليه، فإن كل زيجة مختلطة ناجحة لا تهدم العيب فورا، وإنما تمنحه "حصانة اجتماعية" عبر إثبات الجدوى. وتتضح بذلك مفارقة الحداثة في قضاء صور: إن التقدم لا يتم عبر المواجهة المباشرة، بل عبر التخفي المؤقت، والمعيار الجديد لا يولد بقرار إعلاني، بل يتشكل همسا في الفضاء الخاص، قبل أن يعلن في الفضاء العام.

4- ازدواجية الخطاب بين المحافظة المعلنة والانفتاح الممارس

من أبرز مظاهر التحول الثقافي في صور ظهور ما يمكن تسميته ازدواجية الخطاب الزواجي؛ ففي الفضاء العام والخطاب الديني والعائلي، لا يزال هناك اهتمام كبير بقيم العفة والزواج المبكر والانغلاق المذهبي، بينما في الفضاء الخاص والرقمي تمارس الفتاة خيارات منفتحة، كالتعارف الحر، وتأخير الزواج، والبحث عن شريك خارج الدائرة التقليدية (نصار، 2022، ص. 143).

وأظهر تحليل مضمون لخطب الجمعة في مساجد صور خلال عام 2024 أن 79 بالمئة منها ركزت على تحذير الفتيات من مواقع التواصل، ودعت إلى التمسك بالزواج التقليدي (مركز دراسات الدين والمجتمع، 2024، ص. 30)؛ بينما كشفت المقابلات مع الفتيات أن 67 بالمئة منهن يعتبرن هذه الخطب غير واقعية، ولا تخاطب مشاكلهن الفعلية، كغلاء المهر، وقلة الشباب المؤهل.

يسمي غوفمان هذه الحالة إدارة الانطباع، حيث يفصل الفرد بين المسرح الأمامي الذي يقدم فيه ذاتا محافظة، ترضي المجتمع، والمسرح الخلفي الذي يمارس فيه ذاته الحقيقية، بعيدا عن الرقابة (Goffman, 1959, p. 106).
وهذه الازدواجية ليست نفاقا، بل آلية بقاء ذكية، تمكن الفتاة من الحفاظ على رأس مالها الرمزي العائلي، بينما تمارس حريتها الفردية. ولكن استمرارها يولد ضغطا نفسيا وقلقا وجوديا؛ بسبب الخوف من انكشاف الفجوة بين الخطاب والممارسة، وهو ما يسميه دوركايم حالة الشذوذ المعياري التي تسبق ولادة معايير جديدة.

ويتبين من ذلك كله أن التحولات الثقافية والاتصالية لم تغير عادات الزواج في صور فقط، بل غيرت وعي الفتاة بذاتها وبحقها في الاختيار؛ فقد نقلت وسائل التواصل الفتاة من موقع التلقي السلبي إلى موقع التفاوض الفاعل، وفككت احتكار الأهل والمؤسسة الدينية لتعريف الزوج المثالي. غير أن هذا التحرر لم يكتمل، بل انتج حالة توتر دائم بين رغبة الفرد في الحرية، وخشية الجماعة من تفكك البنية القيمية. وهذا التوتر هو المحرك الأساس لصراع الأجيال الذي يفسره جيدنز بأنه سمة ملازمة للحداثة المتأخرة.

رابعا: وضعية زواج المرأة اللبنانية الشيعيّة في صور بين الواقع والمأمول

1- مظاهر العزوف عن الزواج وارتفاع نسبة العنوسة احصائيا

سجلت بيانات دائرة الأحوال الشخصية في قضاء صور تراجعا واضحا في عدد عقود الزواج المبرمة سنويا بين 2018 و2024، حيث انخفض المعدل من 420 عقدا الى 305 عقود، على الرغم من ثبات حجم السكان التقريبي (دائرة الأحوال الشخصية، صور، 2025، ص. 4).

وفي المقابل، ارتفعت نسبة الفتيات غير المتزوجات في الفئة العمرية 30–39 سنة من 18 بالمئة عام 2015 إلى 35.2 بالمئة عام 2024، وهو ما يعكس تأخّر سنّ الزواج، وتوسع ظاهرة العزوف الاختياري (CAS, 2024, p. 71).

وتفسر المقابلات الميدانية هذا العزوف بثلاثة أسباب متداخلة: ارتفاع كلفة الزواج التي تجعل الشاب عاجزا عن تأمين متطلبات المسكن والمهر، وارتفاع سقف توقعات الفتاة المتعلمة التي ترفض زواجا لا يحقق طموحها الثقافي، وندرة الذكور المؤهلين اقتصاديا وثقافيا في السوق المحلي بسبب الهجرة (حيدر، 2025، ص. 81).

ويفسر بيكر العزوف بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة، حيث تقارن الفتاة بين منفعة الزواج الحالي، ومنفعة انتظار شريك أفضل، أو التركيز على العمل والاستقلال (Becker, 2019, p. 51).

بيد أن هذه الحسابات الفردية تتحوّل في سياق صور الى ما يسميه دوركايم أنومي جماعية، اذ ينتج عنها اختلال في التركيب العمري للأسرة، وارتفاع معدلات القلق الاجتماعي حول مستقبل الفتاة غير المتزوجة. وهنا تظهر مفارقة الحداثة: الحرية الفردية التي يمنحها التعليم تتحول إلى عبء اجتماعي، يتحمله المجتمع كله عبر انخفاض الخصوبة، وتأخّر تجديد الأجيال.

يتحول ما يصفه بيكر "بتكلفة الفرصة البديلة" في سياق صور إلى "أنومي الاختيار" عند دوركايم. فكلما اتسع هامش الحرية أمام الفتاة المتعلمة، ازدادت معايير الانتقاء تعقيدا، وتآكلت المعايير الجماعية التي كانت تضبط سوق الزواج. والنتيجة ليست مجرد تأخر زواج، بل فقدان البوصلة المعيارية: لم يعد هناك "سن مناسب" متفق عليه، ولا "عريس مناسب" بمواصفات واضحة. وهكذا تتحول الحرية من نعمة إلى عبء، لأن الفرد في الحداثة المتأخرة يدفع ثمن غياب الجماعة التي تختار عنه. فالعزوف إذًا ليس رفضا للزواج، بل ارتباكا أمام تعدد الخيارات في غياب معيار.

2- تعدد أشكال الزواج العرفي والمدني خارج لبنان وزواج المصلحة

في ظل تعثر الزواج الرسمي التقليدي، ظهرت أشكال زواجية بديلة، تسعى إلى تجاوز عقبات المهر والمسكن وموافقة ولي الأمر. وأظهرت دراسة ميدانية، أجريت عام 2024 أن 14 بالمئة من العلاقات الزواجية في أوساط الشباب في صور بدأت بزواج عرفي سري، يهدف الى اختبار التوافق قبل الإعلان الرسمي (مركز إعلام الجنوب، 2024، ص. 26).

كما ارتفعت حالات اللجوء الى الزواج المدني في قبرص بنسبة 215 بالمئة بين 2019 و2024، بسبب رغبة بعض الفتيات في الهروب من سلطة المحاكم الشرعية، واشتراطات ولي الأمر (وزارة الخارجية اللبنانية، 2024، ص. 33).

اضافة الى ذلك، انتشر ما يسمى زواج المصلحة، وهو زواج تقوم فيه الفتاة بالاقتران بشاب أجنبي من عناصر اليونيفيل، أو من جنسية خليجية، بهدف الحصول على الاقامة والهجرة وتحسين الوضع الاقتصادي، من دون أن يكون هناك توافق عاطفي أو ثقافي عميق (نصار، 2022، ص. 147).

ويقرا جيدنز هذه الاشكال بوصفها نتيجة تفكيك المؤسسات التقليدية، وصعود العلاقة الصافية القائمة على الاختيار الذاتي، حتى لو كانت مؤقتة (Giddens, 2020, p. 101)، لكن تحليل بورديو يكشف البعد الطبقي الخفي، اذ تلجأ الفتاة من الطبقة الوسطى الدنيا إلى زواج المصلحة كآلية لاكتساب رأس مال اقتصادي ورمزي، تعجز عن تحصيله محليا (Bourdieu, 2018, p. 218).

وهكذا يتحول الزواج من عقد مقدس إلى عقد أداة للحراك الاجتماعي، وهي مفارقة تكشف أن الحداثة لم تلغ الطبقية، بل أعادت انتاجها بأدوات جديدة.

إن لجوء الفتاة إلى الزواج العرفي أو المدني أو زواج المصلحة يكشف تحولا جوهريا في وعيها بالزواج: من "عقد قداسة" إلى "عقد أداة". وهذا بالضبط ما يسميه جيدنز "العلاقة الصافية"؛ علاقة لا تقوم على الواجب والمؤسسة، بل على المنفعة الذاتية القابلة للمراجعة.

ولكن قراءة بورديو تكشف أن هذه البراغماتية ليست حرة تماما، بل هي استراتيجية طبقية: الطبقة الوسطى الدنيا تستخدم الزواج كجسر عبور اقتصادي ورمزي، تعجز مؤسسات الدولة والمجتمع عن توفيره. فالحداثة لم تلغِ الطبقية، بل نقلتها من الميراث إلى "العقد".

ومن هنا تظهر المفارقة: الفتاة تهرب من سلطة الأب عبر الزواج المدني، لتدخل تحت سلطة سوق جديد يحدد قيمتها بورقة إقامة أو جنسية.

3- تجربة المطلقات والأرامل وإعادة الزواج بين الوصم والتحرر

شهدت السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعا ملحوظا في معدلات الطلاق في قضاء صور، حيث بلغت نسبة الطلاق إلى الزواج 1 الى 3.1 عام ،2024 مقارنة بـ 1 الى 5.7 عام 2015 (دائرة الاحوال الشخصية، صور، 2025، ص. 6).

وقد ترافق ذلك مع تغير في نظرة المجتمع إلى المطلقة والأرملة، فبينما كان زواجها من جديد يعد وصمة اجتماعية كبرى، أصبح مقبولا بشكل متزايد، خاصة اذا كانت المرأة عاملة ومستقلة اقتصاديا.

وتشير مقابلات مع 20 مطلقة وأرملة في صور، إلى أن 64 بالمئة منهن أعدن الزواج خلال ثلاث سنوات من الانفصال، وأن 73 بالمئة من زيجاتهن الثانية تمت مع رجال من خارج القرية، أو من جنسيات أخرى (الجامعة اللبنانية، كلية الاداب، 2024، ص. 98).

ولقد بررن ذلك بأن التجربة الأولى علمتهن أهمية الاختيار الحر، وتوفر استقلالية مالية، تمنحهن قدرة تفاوض أعلى.

ويفسر دوركايم تراجع الوصم بفكرة الأنومي الايجابية، حيث يفقد المجتمع تماسكه التقليدي، فيسمح بهامش أكبر للانحراف المقبول عن القاعدة (Durkheim, 2013, p. 172).

ولكن الواقع يشير إلى أن الخطاب العام لا يزال يميز بين الفتاة البكر والمطلقة؛ ما يجبر الثانية على إدارة انطباع مزدوج وفق مفهوم غوفمان: تبرير تجربتها السابقة في الفضاء الخاص، بينما تخفيها في الفضاء العام، حفاظا على فرصها في سوق الزواج الثاني (Goffman, 1959, p. 110). وهذا يكشف أن التحرر لم يلغ الوصم، بل نقله من الفضاء العام إلى الفضاء النفسي الداخلي.

4- شهادات ميدانية من المقابلات: صوت المرأة بين القيود والرغبات

كشفت المقابلات شبه المهيكلة التي أجريت مع 30 فتاة وامرأة شيعية في صور بين 2023 و2024 عن ثلاثة أنماط خطابية، تعبر عن وضعية المرأة بين الواقع والمأمول.

النمط الأول: هو خطاب الصراع، وتمثله فتاة جامعية قالت: "أهلي يريدونني أن أتزوج ابن عمتي، وأنا أريد شريكا يفهمني ثقافيا، هم يرون الزواج سترا وعفافا، وأنا أراه مشروع حياة" (مقابلة رقم 7، 2024). وهذا الخطاب يعكس صراع الأجيال بين منطق الشرف، ومنطق الاختيار.

النمط الثاني: هو خطاب التكيف، وتمثله امرأة عاملة، قالت: "وافقت على الزواج من رجل أكبر مني بـ 12 سنة؛ لأن أهلي ضغطوا علي، لكن بعد الزواج فرضت شروطي في العمل والتعليم، لأنّ لدي دخلا مستقلا (مقابلة رقم 15، 2023). وهنا يظهر استخدام رأس المال الاقتصادي كأداة تفاوض بعد الزواج وفق منطق بورديو.

النمط الثالث: هو خطاب الانتظار، وتمثله فتاة عمرها 32 سنة قالت: "أُفضّل البقاء من دون زواج على أن أقبل بأي شاب، لأنه من العائلة فقط، أمي تقول ستصبحين عانسا، وأنا أقول سأصبح حرة" (مقابلة رقم 23، 2024). وهذا الخطاب يعكس صعود قيمة الحرية الفردية على قيمة الامتثال الاجتماعي التي اشار اليها جيدنز.

وتؤكد هذه الشهادات أن وضعية المرأة في صور لم تعد كتلة موحدة، بل انقسمت بين ثلاث استراتيجيات بقاء: المقاومة عبر الرفض، والمساومة عبر القبول المشروط، والانسحاب عبر العزوف. وهذا التعدد يكسر الصورة النمطية للمرأة الشيعية كضحية

أو متمردة، ويظهرها بوصفها فاعلة عاقلة، تدير موقعها داخل بنية اجتماعية متغيرة. وهو ما يسميه فوكو: تقنيات الذات، أي: قدرة الفرد على إعادة تشكيل ذاته داخل شبكة السلطة (Foucault, 1975, p. 198).

تؤكد أنماط "الصراع والتكيف والانتظار" التي كشفتها الشهادات أن المرأة اللبنانية الشيعيّة في صور لم تعد خاضعة لسلطة واحدة، بل صارت تمارس "تقنيات الذات" عند فوكو؛ فهي إما تقاوم عبر الرفض فتعيد تعريف الشرف، أو تساوم عبر القبول المشروط، فتستخدم رأسها المال الاقتصادي كورقة ضغط، أو تنسحب عبر العزوف، فتؤسس شرعية جديدة للحرية.

وهذا التعدد الاستراتيجي يعني نهاية المرأة الكتلة الواحدة، وبداية المرأة الفاعلة العاقلة التي تدير موقعها داخل شبكة السلطة لا خارجها. فالوصم لم يختفِ، بل انتقل من الخارج إلى الداخل: من خطاب القرية إلى ضمير الفتاة. وهنا تكمن دراما الحداثة في صور: التحرر لا يمنح راحة، بل يمنح مسؤولية اختيار الذات كل يوم.

وهكذا بينت المعطيات الميدانية أن وضعية زواج المرأة اللبنانية الشيعيّة في صور تقع في منطقة رمادية بين الواقع التقليدي الذي يضغط نحو الزواج المبكر والانغلاق، والمأمول الحداثي الذي يفتح أفقا للاختيار الحر، وتأخير الزواج، وتعدد الأشكال الزواجية.

وقد أدى هذا ،التوتر إلى ظهور ظواهر جديدة، كالعزوف، والزيجات البديلة، واعادة زواج المطلقات؛ ما يجعل من صور مختبرا حيا لصراع الحداثة والتقليد، يختبر فيه المجتمع قدرته على إعادة صياغة عقده الاجتماعي.

خامسا: تحليل نقدي لنتائج التغيرات وتداعياتها

1- تحليل بنيوي وظيفي لخلل التوازن بين الجنسين في سوق الزواج

من منظور بارسونز، يشكل الزواج نسقا فرعيا أساسيا، يحقق وظيفة إعادة إنتاج المجتمع، عبر التنشئة، وتثبيت الأدوار (Parsons & Bales, 1955, p. 16)، ولكن التحولات الديموغرافية في قضاء صور أدت إلى اختلال في وظيفة التكامل، إذ افرغت الهجرة السوق المحلي من الذكور القادرين على الزواج، وخلقت فائضا نسائيا في الفئة العمرية 27–35 سنة. وتشير نشرة الجهاز المركزي للإحصاء 2024 إلى أن نسبة الذكور إلى الإناث في هذه الفئة بجنوب لبنان بلغت 0.88 الى 1 (CAS, 2024, p. 71).

ويهدد هذا الخلل وظيفة النسق الأسري، لأن تأخر الزواج وانخفاض الخصوبة يقللان من قدرة المجتمع على تجديد نفسه بيولوجيا وثقافيا.

وفق المنظور البنيوي الوظيفي، كل خلل في جزء من النسق يولد ضغطا على الأجزاء الأخرى؛ لاستعادة التوازن (Parsons, 1951, p. 36). وهذا ما يفسر ظهور اشكال زواجية بديلة، كالزواج العرفي، والزواج المنقطع، والزواج من أجانب، فهي محاولات غير شعورية من المجتمع لسد النقص في الذكور المحليين.

غير أن هذه الحلول المؤقتة تخلق مفارقة بنيوية: كلما نجحت في تعويض النقص العددي، عمقت تفكك البنية القيمية للزواج الداخلي. وبذلك يدخل النسق في حالة توتر دائم بين وظيفة الحفاظ على النمط القيمي ووظيفة التكيف مع الضغوط، وهي الحالة التي يسميها ميرتون صراع الوظائف الكامنة والظاهرة.

تكشف معادلة "0.88 ذكر لكل أنثى" أن خلل سوق الزواج في صور ليس عجزا عدديا فحسب، بل عجزا وظيفيا عند بارسونز. فالنسق الأسري يطلب من الذكر وظيفة "المعيل المثبت للأدوار"، لكنه يفقده عبر الهجرة، ثم يطلب من الأنثى وظيفة "الحاضنة المبكرة"، لكنها ترفضها عبر التعليم.

وهكذا يقع النسق بين وظيفتين متناقضتين: وظيفة ظاهرة تحافظ على النمط الأبوي، ووظيفة كامنة تتكيف مع غياب الذكور. ومحاولات سد النقص بالزواج العرفي أو من الأجانب لا تحل التوتر، بل تزيحه من المستوى الديموغرافي إلى المستوى القيمي. فكل حل عددي ينجح مؤقتا، يدفع ثمنه النسق بتفكك شرعيته الثقافية.

2- تحليل صراعي للزواج كسوق تفاوض بين رأس المال الثقافي والاقتصادي

يقدم ماركس وبورديو أداة تحليل صراعي، ترى في الزواج سوقا اقتصاديا، تتوزع فيه الموارد والسلطة بشكل غير متساو.

فالفتاة الشيعية في صور، والتي حصلت على شهادة جامعية وعمل مستقل، اصبحت تملك رأس مال ثقافي واقتصادي، يمنحها قوة تفاوض أعلى داخل الأسرة وسوق الزواج (Bourdieu, 2018, p. 212).

وفي المقابل، يتراجع رأس المال الرمزي للأب القائم على السلطة التقليدية والأصل العائلي، إذا لم يدعمه رأس مال اقتصادي قادر على تأمين كلفة الزواج الباهظة التي تجاوزت 38 ألف دولار عام 2024 (مركز الدراسات الاستراتيجية في صور، 2024، ص. 23).

ولا يقتصر هذا الصراع على علاقة الأب بالبنت، بل يمتد إلى صراع طبقي داخل المجتمع نفسه. فالفتاة من الطبقة الوسطى العليا ترفض الزواج الداخلي، وتطالب بشريك يملك رأس مال ثقافي مماثل، بينما الفتاة من الطبقة الدنيا قد تلجا إلى زواج المصلحة مع أجنبي كآلية للحراك الاجتماعي (حيدر، 2025، ص. 84).

وهكذا يتحول الزواج من آلية تضامن طبقي، تعيد انتاج الطبقة نفسها، إلى آلية إعادة انتاج التفاوت، اذ تزداد هوة الاختيارات بين طبقات المجتمع الواحد. وهذه المفارقة تكشف أن الحداثة لم تلغ الطبقية، بل اعادت صياغتها من طبقة النسب إلى طبقة الشهادة والدخل.

عندما يتحول الزواج إلى سوق تفاوض بمنطق بورديو، لم يعد المهر مجرد مال، بل صار "مؤشرا رمزيا"، يقيس حجم الرأسمال الاقتصادي للذكر، والشهادة صارت "شهادة اعتماد" تقيس حجم الرأسمال الثقافي للأنثى. فالصراع لم يعد بين أب وبنت، بل بين نوعين من الرأسمال لا يتقابلان بسهولة: رأسمال الأب الرمزي الموروث، ورأسمال البنت الثقافي المكتسب.

والنتيجة طبقة جديدة اسمها "طبقة الشهادة" تعزل نفسها زواجيا عن "طبقة النسب". وهكذا لم تنهِ الحداثة التمايز الطبقي، بل جعلته أكثر قسوة، لأنه لم يعد قائما على ما يملكه الآباء، بل على ما حققته البنات بأنفسهن، وهذا يفسر حدة الرفض المتبادل بين الطبقات داخل المجتمع الشيعي الواحد.

3- مفارقة الحداثة بين تمكين المرأة عبر التعليم وتعثر زواجها

تكشف بيانات السنوات الأخيرة عن مفارقة مركزية: كلما ارتفع مستوى تعليم الفتاة في صور، ارتفعت فرصها في العمل والاستقلال، وارتفع في الوقت نفسه احتمال تأخر زواجها أو عزوفها عنه.

وتشير بيانات UNDP 2023 إلى أن نسبة الحاصلات على شهادة جامعية بين النساء 20–29 سنة في الجنوب بلغت 42 بالمئة، بينما ارتفع متوسط سن زواجهن الى 27.8 سنة عام 2024 (UNDP, 2023, p. 51; دائرة الأحوال الشخصية، صور، 2025، ص. 4).

فالتعليم الذي يفترض أنه يفتح أبواب الزواج، أصبح في الواقع يضيق دائرة الشركاء المتاحين؛ لأن عدد الذكور الحاصلين على تعليم عال ودخل مستقر محدود جدا في القضاء.

ويفسر جيدنز هذه المفارقة بمفهوم ردود الفعل العكسية للحداثة، حيث تؤدي أدوات التحرر إلى خلق قيود جديدة (Giddens, 2020, p. 103)، فالفتاة المتعلمة تكتسب حرية الاختيار، لكنها تدفع ثمنها عبر الدخول في سوق زواج نخبوي صغير، لا يكفي لاستيعاب أعداد الخريجات.

كما أن ارتفاع سقف التوقعات يجعلها ترفض الشريك التقليدي الذي يمثل منطق الأمن الاقتصادي البسيط، وتدخل في دوامة انتظار الشريك المثالي الذي قد لا يظهر. وهذا يولد قلقا وجوديا مزدوجا: قلق تحقيق الذات عبر التعليم، وقلق خسارة الذات عبر تأخّر الأمومة. وهنا تتقاطع الحداثة مع البنية الأبويّة؛ لتنتج معاناة جديدة، اسمها حرية الاختيار المؤجلة.

تكشف مفارقة "42% شهادات جامعية مقابل 27.8 سنة متوسط زواج" قانون جيدنز في "ردود الفعل العكسية للحداثة": أدوات التحرر نفسها تصنع أقفالا جديدة؛ فالتعليم منح الفتاة وعيا نقديا، يجعلها ترفض "أمن الأب البسيط"، ولكنه حبسها في سوق زواج نخبوي ضيق لا يضم إلا 12% من الذكور المؤهلين.

وهكذا تدفع الفتاة ضريبة مزدوجة: ضريبة التأخر البيولوجي، وضريبة القلق الوجودي؛ فهي بين خيارين أحلاهما مر: أن تتنازل عن وعيها لتنال الزواج، أو أن تتمسك بوعيها وتخسر الزمن. وهنا تظهر دراما الحداثة في صور: لم تعد مشكلة المرأة "غياب الحرية"، بل "كلفة الحرية" التي لا يقدر المجتمع على دفعها نيابة عنها.

4- تقييم أثر التغيرات في التماسك الأسري والمجتمعي في صور

على مستوى الأسرة، أدت التغيرات إلى تفك الوظيفة التقليدية للأسرة الممتدة التي كانت تضبط الزواج، وتدير المهور والعلاقات القرابية، فأصبحت الأسرة النووية الصغيرة أكثر شيوعا، وتراجعت سلطة الجد والعم لصالح سلطة الزوجين أنفسهما (المعهد اللبناني للدراسات، 2023، ص. 65)، وهذا يعزز استقلالية الأفراد، ولكنه يضعف شبكة الأمان الاجتماعية التي كانت تحمي الأسرة وقت الأزمات الاقتصادية والنزوح.

على مستوى المجتمع، أنتجت التغيرات انقساما قيميا حادا بين جيل الأمهات الذي يرى في الزواج الداخلي المبكر حماية للشرف، وجيل البنات الذي يرى فيه قيدا على الحرية (الجامعة اللبنانية، كلية الآداب، 2024، ص. 101).

وأدى هذا الانقسام إلى ما يسميه دوركايم حالة الأنومي، وهي حالة فقدان المعايير المشتركة التي تضبط السلوك (Durkheim, 2013, p. 175). فالمجتمع لم يعد يملك معيارا موحدا لتعريف الزواج الناجح: هل هو الزواج المبكر الحافظ للأعراف، أم الزواج المتأخر الحافظ للفرد؟

من منظور وظيفي، تهدد الأنومي التماسك الاجتماعي؛ لأنها تضعف قدرة المجتمع على التكامل والتنبؤ بسلوك أفراده. ولكن من منظور صراعي، قد تكون الأنومي مرحلة انتقالية ضرورية لتفكك البنية الأبويّة القديمة، وإعادة بناء معايير جديدة أكثر عدالة للمرأة.

ويتوقف مستقبل التماسك في صور على قدرة المجتمع على انتاج عقد اجتماعي جديد، يجمع بين حق الفرد في الاختيار عند جيدنز، وحق الجماعة في الاستمرار عند بارسونز؛ فالتحدي ليس في اختيار أحد الطرفين، بل في صياغة توازن جديد، يمنع انهيار النسق من دون أن يقتل الحرية.

ويظهر من ذلك أن نتائج التغيرات في زواج المرأة اللبنانية الشيعيّة في صور، ليست نتائج خطية بسيطة، بل هي تفاعل جدلي بين وظائف النسق، وصراعات المصالح، ومفارقات الحداثة؛ فقد حققت التغيرات مكاسب واضحة للمرأة على مستوى الحرية

والتعليم والاستقلال، ولكنها أنتجت في المقابل تحديات بنيوية، تتمثل في اختلال سوق الزواج، وتفكك المعايير المشتركة، وارتفاع كلفة الاختيار الفردي.

وتجعل هذه المعادلة من قضاء صور نموذجا مصغرا لصراع الحداثة في كل المجتمعات المحافظة المتحولة، حيث لا يوجد انتصار مطلق، بل توازن هش دائم التفاوض.

سادسا: الاستنتاجات والتوصيات

1- خلاصة النتائج وربطها بالاشكالية

توصل البحث إلى أن التغيرات الاجتماعية الديموغرافية والاقتصادية والثقافية أعادت تشكيل وضعية زواج المرأة اللبنانية الشيعيّة في قضاء صور من نمط مغلق ثابت إلى نمط منفتح متغير؛ فقد أدّت الهجرة الخارجية واختلال النسبة بين الجنسين وارتفاع كلفة الزواج إلى تأخر سن الزواج، وارتفاع معدلات العزوف، اذ بلغت نسبة غير المتزوجات 30–39 سنة 35.2 بالمئة عام 2024، في مقابل 18 بالمئة عام 2015 (CAS, 2024, p. 71).

كما أن دخول المرأة التعليم العالي وسوق العمل منحها رأس مال ثقافي واقتصادي غير مسار التفاوض داخل الأسرة وسوق الزواج لصالحها (Bourdieu, 2018, p. 212). كما فككت وسائل التواصل احتكار الأهل والمؤسسة الدينية لتعريف الزوج المثالي، ووسعت دائرة الاختيار؛ لتشمل الزيجات المختلطة طائفيا ووطنيا (Mansour & Fawaz, 2024, p. 77).

يجيب البحث عن الاشكالية الرئيسية بأنّ ما كان يوصف بغير المألوف في تسعينيات القرن الماضي أصبح أكثر إلفة اليوم عبر عملية البناء الاجتماعي للواقع التي فسرها بيرغر ولاكمان (Berger & Luckmann, 1966, p. 45).

ولكن هذا التحول لم يكن عملية تحرر كاملة، بل انتج مفارقة الحداثة التي أشار اليها جيدنز: تمكين المرأة عبر التعليم يقابله تعثر زواجها؛ بسبب ضيق سوق الشركاء المؤهلين، وارتفاع سقف التوقعات (Giddens, 2020, p. 103).

وهكذا وقعت المرأة اللبنانية الشيعيّة في صور بين ضغط التقليد الذي يطلب الزواج المبكر، وضغط الحداثة الذي يطلب الاستقلال والتفرد؛ ما جعل منها فاعلة متفاوضة، لا ضحية سلبية، ولا متمردة مطلقة.

2- توصيات موجهة للأسرة والمؤسسات الدينية والباحثين

أولا: توصيات للأسرة:

يجب إعادة تعريف سلطة ولي الأمر من سلطة قرار مطلقة إلى سلطة مشورة وتوجيه، مع الاعتراف بحق الفتاة في الاختيار الحر ضمن إطار القيم الأسرية.

كما ينصح بتخفيف كلفة الزواج المادية عبر العودة الى بساطة المهر والمراسم لتقليل عائق تاخر الزواج على الشباب، خاصة ان متوسط الكلفة بلغ 38 الف دولار عام 2024 (مركز الدراسات الاستراتيجية في صور، 2024، ص. 25).

ثانيا: توصيات للمؤسسات الدينية والاجتماعية:

ينبغي تطوير الخطاب الديني؛ ليتجاوز التحذير من الحداثة إلى معالجة واقعية لمشاكل الشباب، كغلاء المهر، والبطالة.

ويمكن الاستفادة من مفهوم جيدنز عن العلاقة الصافية لصياغة خطاب يؤكد على المودة والرحمة، كأساس للزواج، بدلا من التركيز الحصري على الانغلاق المذهبي (Giddens, 2020, p. 95).

كما يُنصح بإنشاء مراكز ارشاد أسري في القضاء، تساعد على إدارة الصراع الجيلي، وتقليل حالات الطلاق التي بلغت نسبة 1 الى 3.1 عام 2024 (دائرة الاحوال الشخصية، صور، 2025، ص. 6).

ثالثا: توصيات للباحثين وصناع السياسات:

أصبح من الضروري إجراء دراسات كمية دورية لرصد التحولات في سن الزواج والزيجات المختلطة؛ لأن غياب البيانات المحدثة يصعب وضع سياسات اجتماعية فعالة (CAS, 2024, p. 69).

كما يُنصح بدراسة أثر عودة المهاجرين في سوق الزواج مستقبلا، وأثر الأزمات الاقتصادية في استقرار الأسر النووية الجديدة، وتأثير الذكاء الاصطناعي وتطبيقات التعارف في معايير الاختيار لدى الجيل القادم.

3- آفاق بحثية مستقبلية

يفتح هذا البحث آفاقا لدراسات لاحقة في ثلاثة اتّجاهات:

الاتجاه الاول: هو دراسة مقارنة بين قضاء صور ومناطق جنوبية اخرى، لا يوجد فيها تماس مباشر مع اليونيفيل؛ لاختبار أثر التماس الثقافي في قبول الزيجات المختلطة (Al-Husseini, 2022, p. 136).

الاتجاه الثاني: هو دراسة نفسية اجتماعية لأثر ازدواجية الخطاب في الصحة النفسية للفتاة التي تمارس ذاتا محافظة في العلن، وذاتا منفتحة في السر، وفق مفهوم غوفمان عن إدارة الانطباع (Goffman, 1959, p. 108).

الاتجاه الثالث: هو دراسة مستقبلية عن تاثير الذكاء الاصطناعي وتطبيقات التعارف الرقمية في اختيار الشريك لدى الجيل الجديد في صور، باعتبارها أداة جديدة لإعادة تشكيل سوق الزواج.

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة الى أن زواج المرأة اللبنانية الشيعيّة في قضاء صور يمر بمرحلة تحول بنيوي عميق، لا يمكن عزله عن سياق العولمة والهجرة والأزمات الاقتصادية المتكررة؛ فقد أدى تفكك البنية التقليدية للزواج عند بارسونز إلى تراجع وظيفة الأسرة الممتدة في الضبط والتوجيه، بينما صعد منطق الاختيار الفردي عند جيدنز، ليجعل من الزواج مشروعا شخصيا مؤجلا وخاضعا لحسابات رأس المال الثقافي والاقتصادي عند بورديو.

إن وضعية المرأة اليوم في صور ليست وضعية الضحية السلبية، ولا وضعية المتمردة المطلقة، بل هي وضعية الفاعلة المتفاوضة التي تمارس استراتيجيات متعددة: المقاومة عبر الرفض، والمساومة عبر القبول المشروط، والانتظار عبر العزوف، والتكيف عبر إعادة التفاوض بعد الزواج.

وقد ادت هذه الاستراتيجيات الى نتائج مزدوجة: مكاسب على صعيد الحرية والتعليم والاستقلال، وخسائر على صعيد التماسك القيمي، ووضوح المعايير، وارتفاع القلق الوجودي.

ويتوقف مستقبل الزواج في قضاء صور على قدرة المجتمع على إنتاج عقد اجتماعي جديد، لا يختار بين التقليد والحداثة، بل يدمجهما، عقد يحفظ للمرأة حقها في التعليم والعمل والاختيار، ويحفظ للأسرة والمجتمع وظيفتهما في التماسك والاستمرار. فالزواج الناجح في زمن التحولات ليس هو الزواج الذي يكرر الماضي، ولا هو الزواج الذي يقطع معه كليا، بل هو الزواج الذي يعيد صياغة الماضي بلغة الحاضر بما يضمن بقاء الإنسان وكرامته.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الجامعة اللبنانية، كلية الآداب. (2024). التحولات القيمية لدى المرأة الجنوبية. منشورات الجامعة اللبنانية.

الحسيني، م. (2020). البنية الأسرية في جبل عامل. دار المشرق.

الجهاز المركزي للإحصاء. (2024). النشرة الإحصائية السنوية.

الغصيني، س. (2023). العزوف عن الزواج في لبنان ما بعد الأزمة. مركز دراسات المستقبل.

المعهد اللبناني للدراسات. (2023). أثر النزوح على البنية الاسرية في الجنوب.

دائرة الأحوال الشخصية، صور. (2025). تقرير الزواج والطلاق 2024.

مركز اعلام الجنوب. (2024). استخدام وسائل التواصل واثره على الشباب.

مركز الدراسات الاستراتيجية في صور. (2024). كلفة الزواج وتداعياتها الاقتصادية.

مركز دراسات الدين والمجتمع. (2024). تحليل خطاب الجمعة حول الأسرة.

مقدسي، ن. (2017). الزواج والقرابة في الريف اللبناني. دار الساقي.

نصار، هـ. (2022). الازدواجية الثقافية في المجتمعات المحافظة. دار الفارابي.

وزارة الخارجية اللبنانية. (2024). احصاءات الزواج المدني في الخارج.

وزارة الشؤون الاجتماعية. (2021). المرأة والأسرة في زمن الأزمات.

المراجع الأجنبية

Al-Husseini, R. (2022). Media and changing marriage ideals in South Lebanon. Journal of Arab Sociology, 14(2), 129-142 .

Becker, G. (2019). A treatise on the family. Harvard University Press .

Berger, P., & Luckmann, T. (1966). The social construction of reality. Anchor Books .

Bourdieu, P. (2018). Capital cultural, social y simbólico. Siglo XXI Editores .

CAS. (2024). Lebanon demographic and health survey 2024. Central Administration of Statistics .

Durkheim, E. (2013). The division of labour in society. Free Press .

Foucault, M. (1975). Discipline and punish. Vintage Books .

Giddens, A. (2020). The transformation of intimacy. Polity Press .

Goffman, E. (1959). The presentation of self in everyday life. Doubleday .

Mansour, N., & Fawaz, L. (2024). Digital intimacy and youth in South Lebanon. Mediterranean Studies, 12(1), 73-89 .

Parsons, T. (1951). The social system. Routledge .

Parsons, T., & Bales, R. (1955). Family, socialization and interaction process. Free Press .

Rogers, E. (2003). Diffusion of innovations. Free Press .

UNDP. (2023). National human development report Lebanon 2023. United Nations Development Programme .